

منشورات مركز الإمام الألباني : (١٩)

شعبان (١٤٢٦هـ)

هل

كانت عقيدة حسن البنا

في (أسماء الله وصفاته)

سلفية؟!

تأليف

مشهور بن حسن آل سلمان

- نفع الله به -

لجنة البحث العلمي ، وتحقيق التراث الإسلامي

مركز الإمام الألباني

للدراسات المنهجية ، والأبحاث العلمية

هاتف: (٣٦١١٢٣٢ - ٥ - ٠٠٩٦٢) & فاكس: (٣٦١٠٣٠٦ - ٥ - ٠٠٩٦٢)

(٠٠٩٦٢)

www.albanicenter.com

albanil421@hotmail.com

الذي دعاني إلى كتابة هذا الموضوع ما نشره الأستاذ أبو مالك محمد إبراهيم شقرة -سَدَّه اللهُ- في جريدة «السييل» الإخوانية، في العدد (٦٠٦) في السنة الثانية عشرة بتاريخ ٢٣-٢٩ آب سنة ٢٠٠٥م (ص ١١)، ووضِعَ^(١) لمقالته عنوان: «البنا والألباني على محجة واحدة في العقيدة والعمل» حام فيها بأسلوبه الذي اعتدناه منه، والذي يذهب فيه بنفسه علواً حتى لا تتعلّق به مواخذة^(٢)!

والتأمّل في عنوان المقالة وفحواها يرى أنّ هدفها الأكبر إظهار أنّ الأستاذ حسن البنا -رحمه الله- تعالى- كان على عقيدة سليمة، وهي عقيدة السلف الصالح، وأنّ الشيخ الألباني -رحمه الله- تعالى- كان يقرّه ويحترمه، ويدعو إلى ما كان عليه من عقيدة وعمل! ولما كان من العلوم خطأ هذين الأمرين، وأنّ البنا -رحمه الله- كان على عقيدة خلفيّة، وكان شيخنا الألباني يقرّر هذا في كثير من مجالسه، وسمعناه من فمه مراراً وتكراراً، وهذا هو المشهور -والحقائق في الأمور المشهورة ما لم يثبت بأدلة خلافها-، رأيتُ خدمة للحقيقة، ونصرة للعقيدة والمنهج، ونصيحة لأتباع الشيخ حسن البنا -وهم كثر في أرجاء المعمورة- أن أحرّر القول الفصل بالرجوع إلى ما دوّنه البنا في «رسالة العقائد» وعرضه على المقرّر عند أئمة السلف ونظائرهم، ثم وُضِعَ كلام البنا في (الميزان)؛ لإزالة اللبس في هذا الموضوع، وسأبدأ مقالتي بي:

* إضاءة وإفاضة من كلام شيخنا الألباني -رحمه الله تعالى-:

من المعلوم أن حركات جمعت بين شيخنا الألباني والإخوان المسلمين، وانعكست تلك الصلات بإلقاء المحاضرات في دور الإخوان عند أول قدوم شيخنا للأردن، وبمكاتبات جرت بين

(١) فلستنا ندري! هل هذا العنوان من الصحيفة، أم من

فضيلته؟!

(٢) حتى كأنك تشعر أنه لا يدري بالضبط معاني ما يريد!

شيخنا الألباني وحسن البنا -رحمهما الله- تعالى-، ثم تطورت هذه الصلات، ولم تبق سائرة على الميخ الذي ينبغي أن تبقى فيه، بحيث يستفيد الجاهل من العالم، والمتعلّم من المعلّم، وأخذ الشيخ يقرّر العقيدة السلفية، والمنهج العلمي القائم على الدليل ويفهم سلف الأمة، حتى أصبحت مميّزة في صفوف الإخوان أنفسهم، وتلجج بعضهم، وفُصِّل آخرون، وحوسب -وبالتعبير الحزبي: (حُكِم)- بعض المتحمّسين لدعوة السلف، ونصرة عقيدتهم.

فهذا الخطأ المنهجي عند الإخوان ما زال موجوداً، إذ اجتماعهم اجتماع أبدان لا أفهام، وتكلّمهم قائم على تصورات معيّنة حول مسائل معدودة أفرزها الواقع، وتصورهم لها محكوم بضغطة عليهم^(٣)، إذ تصوراتهم ليست مبنية على تأصيل العلماء والعلماء فيهم -إن وُجدوا- مُوجّهون لا موجهين، ولبذا؛ فلا حظ لهم -كما سمعته من غير واحد من أكابرهم وأنا صغير السن، وفي طور التحصيل- في العلماء!

ولا يظهر هذا الخطأ إلا بالاختكاك بهم، والخروج من دائرة العمومات -التي ربما كان الخوض فيها قديماً في وقت استحكام الغربة له وجة- إلى الكلام في المسائل المهمات، مثل: مسألة إثبات (الصفات) للباري -جلّ شأنه- ونحوها-

فمن الملاحظ أن أبناء (الإخوان) مختلفون -مثلاً- في إثبات صفة (العلو) -لله- تعالى-، وكلّ يقرّر ما سمعه من مشايخه (خارج دائرة حزبه وجماعته) -على حسب الشائع في قطره أو بلده-

والمهم -هنا- إبراز رأي الشيخ الألباني -دون إخوانه المشايخ الكبار- في هذه المسألة مهم، لقوة صلته بهم، وتعدّد جلساته معهم، ولسببه لكلامهم وآرائهم، ومعرفة جماعتهم

(٣) لذا فهي غير ثابتة، وتمتاز باللذنية ومسيرة الرأي العام، وقد

تعدد المواقف من الجماعة في كل بلد على حسب ذلك، شاهدنا ذلك وعاشنا في مواقف عدّة، لعل أشهرها أزمة الخليج.

وتقريراتهم، ولعدم مداراتهم ومداهنتهم له بخلاف فعل البعض؛ لاعتبارات لا داعي لذكرها - في هذا المقام -.

* فتوى الشيخ الألباني:

سُئل الشيخ الألباني ما نصّه: بعض الإخوان المسلمين يصفون حسن البناء (الإمام)، وأنه ربما كان يدعو إلى المذهب السلفي، وأن دعوة الإخوان قائمة على الدعوة إلى الحاكمية لله - عز وجل -؛ فما رأيكم؟ فأجاب بما نصّه:

أما فيما يتعلّق بالمسألة الأولى، وهو وصف حسن البناء (الإمام)؛ فأرى هذا من المبالغة، مع اعترافنا بفضل حسن البناء الذي جمع المسلمين - والشباب المسلم بصورة خاصة - من المدارس الحكومية والجامعات التي لم تكن تدرّس الإسلام؛ فجمعهم على دعوة إسلامية، فهذه جهود محمودة ومشكورة.

ولكن وصف هذا الرجل - مع فضله - بأنه إمام، فذلك من المبالغة في الكلام؛ لأن كون الرجل إماماً يعني أنه إمام في العلم؛ وحسن البناء - رحمه الله -، لا أظن أن المتعصّبين له يدعون بأنه كان إماماً في العلم، فالرجل ليس عالماً - خاصة على طريقتنا - بالكتاب والسنة؛ فهو رجل دعوة، ورجل الدعوة لا يُشترط دائماً أن يكون إماماً في العلوم الإسلامية.

أما المسألة الثانية؛ وهي أنه ربما كان يدعو إلى الدعوة السلفية؛ فإنا قد قلت في أكثر من مناسبة: يجب أن نكون دقيقين في التعبير؛ فلا نستعمل العبارات المطّاطة السياسية، التي يمكن أن تأتي بها مينا أو يساراً! فكلمة: (ربما كان يدعو إلى الدعوة السلفية)؛ يقابلها: (ربما كان لا يدعو إليها)!

فإن تيقنا أنه كان يدعو للدعوة السلفية فحينها نخدّف (ربما) ونقول: كان يدعو إلى الدعوة السلفية، وإن اعتقدنا خلاف ذلك؛ قلنا خلاف ذلك، وإن كنّا لا نعلم؛ فلا نتكلّم.

أما أن نقول: ربما كان يدعو! ويأتي آخر ويقول: ربما كان لا يدعو! فهذا مثار نزاع وخلاف.

ولكن الذي يقرأ رسالته «التعاليم»؛ لا يجده فيها سلفياً في العقائد؛ فهو في الصفات مفوض؛ وليس سلفياً! والمفوضة طائفة معروفة قديماً، وخطتهم الخلاص من هؤلاء الذين يقولون بإثبات الصفات مع التنزيه، وأولئك الذين يقولون بالتأويل تمسكاً بزعمهم - بالتنزيه! فهؤلاء المفوضة يفوضون الأمر إلى الله!

وهذه الدعوة تبناها اليوم كثير من الكتاب الإسلاميين؛ الذين لم يدرسوا العقيدة الإسلامية على ضوء الكتاب والسنة، ولا يعرفون مع من يكون الحق؛ فلا يجدون مخرجاً لهم إلا التفويض، وهذا رأي حسن البناء في رسالته المذكورة في العقائد!

وزد على ذلك أنه يجعل مسألة التوسل من المسائل التي تقبل الخلاف، وفيها ما هو شرك؛ ليس فقط في الألوهية؛ بل في الربوبية - أيضاً - كما شرحت ذلك في رسالتي «التوسل أنواعه وأحكامه»؛ لأنه - أي: حسن البناء - يرى أن التوسل هو أن يقول في دعائه فقط: اللهم إني أسألك ببيتك! ولا ينظر إلى واقع المسلمين حينما تسأل أحدهم: لماذا لا تتوسل إلى الله؛ والله منك سميع وبصير وقريب... إلخ؟ فيضرب لك ذلك المثل الذي يهدم العقيدة من الأصل؛ ويقول لك: إذا كان لك حاجة عند أمير؛ فهل تطلبها منه مباشرة أم بواسطة؟ لا، نضع واسطة، وكذلك رب العالمين يريد وسائط بينه وبين عباده؛ من عباده المصطفين الأخيار!

وهذه ضلالة ما بعدها ضلالة! لذلك إذا قلنا: المسألة خلافية؛ فلا بدّ من التفصيل؛ أمّا إلقاء القول هكذا: إن التوسل مسألة خلافية، وأنه لا ينبغي أن ينشق الناس إلى طائفتين؛ فهذا دليل أن الرجل لم يدرس التوسل دراسة جيدة!

أما المسألة الثالثة والأخيرة: إن دعوة الإخوان قائمة على الدعوة إلى أن الحاكمية لله؛ فهذا في الواقع ليس من دعوة الإخوان المسلمين؛ وإنما هذه دعوة فرد من أفراد الإخوان المسلمين، وتحمس لها بحق، وكتب عنها، وانتصر لها، وهو سيد قطب، وبعض الإخوان المسلمين تبنا هذه الدعوة، وتعصبوا لها، والبعض الآخر لا يزالون على الدعوة السابقة، التي ليس فيها شيء سوى التكلّم والتجمّع على إسلام عام. لذلك؛ لا أرى أن تنسب هذه الدعوة الحق إلى الإخوان المسلمين؛ لأن الإخوان المسلمين ينتسبون إلى حسن البناء ودعوته؛ ولم تكن في دعوته هذه الظاهرة العظيمة؛ فليس معنى ذلك أنها دعوة حسن البناء - هذا أولاً -.

وثانياً: إنها ليست دعوة كل فرد، وكل جماعة، وكل طائفة من الإخوان المسلمين حيثما كانوا.

وفي هذا القدر كفاية، والحمد لله رب العالمين.

انتهى كلام شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - تعالى -.

* تحقيق مذهب حسن البناء في الصفات، وأنه ليس على مذهب

السلف الصالح في التفويض، وإنما مذهبه مذهب الأشاعرة.

من المعلوم أن هناك حاجزاً دقيقاً بين تفويض السلف وتفويض المؤولة لصفات الباري - سبحانه -، بُه عليه الأئمة الأعلام، وهو أن السلف يفوضون الكيفية مع إثبات معنى معلوم، والمؤولة يفوضون المعنى نفسه.

والعاقل عندما يقرأ في النصوص الشرعية صفات متعدّدة لله - عز وجل -؛ فإنه يقوم في نفسه تخاير بينها؛ لأن معانيها مثبتة عنده، أمّا كفيّاتها فلا يعلمها إلا الله - عز وجل -.

وهذا الحاجز الدقيق لم يتنبّه إليه كثير من المطلّعين والباحثين المتأخرين، وعلى رأسهم حسن البناء - رحمه الله - في رسالته

«العقائد»؛ فإنه زعم أن مذهب السلف هو تفويض المعنى!!
فقال تحت عنوان (مذهب السلف في آيات الصفات):

«أما السلف -رضوان الله عليهم- فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها لله -تبارك وتعالى-، فهم يثبتون اليد والعين والاستواء والضحك والتعجب... إلخ، وكل ذلك بمعان لا ندرکہا، ونترك لله -تبارك وتعالى- الإحاطة بعلمها...»^(٤)

وقال: «ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله -تبارك وتعالى- أسلم وأولى بالاتباع، حسماً لمادة التأويل والتعطيل، فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان، وأثلج صدره ببرد اليقين، فلا تعدل به بديلاً...»^(٥)

ولنا على هذا ملاحظات وتعقبات، نجملها فيما يلي:
أولاً: أن مذهب السلف تفويض الكيف لا المعنى، كما هو معلوم في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وسيأتي طرف منه وتفصيله! وليس ما نقله الأستاذ البنا عنهم.

ثانياً: إن كلامه فيه تناقض! فهو ينسب إلى السلف أنهم يؤمنون بآيات الصفات كما وردت، ثم يعود ليقول: «ونترك بيان المقصود منها»، وقد أشار إلى هذا التناقض شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «ثم كثير من هؤلاء يقولون: تُجرى على ظواهرها، فظواهرها مراد، مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم»^(٦).

ثالثاً: إن هذا الكلام يستلزم أن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من معاني الصفات، ولا جبريل يعرف معاني الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قوله: «كل ذلك بمعان لا ندرکہا!» مع أن الرسول ﷺ تكلم بها ابتداءً، فعلى قوله هذا تكلم بكلام لا يعرف معناه. وهذا التجهيل مستلزم الطعن في تمام هذا الدين، وذلك ما حمل علماء السلف -رضوان الله عليهم- على تشديد النكير على أهل التفويض، وإبطال مقالاتهم^(٧).

رابعاً: وفي خاتمة كلامه وبجته لهذا الباب، قال: «وخلاصة هذا البحث: أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف بين الخلق، وهو تأويل في الجملة»^(٨)، وهذا يستلزم أن مجرد نفي تشبيهه الله عن خلقه هو تأويل عند الأستاذ حسن البنا! لأن ظاهر النصوص في هذا الباب -عنده- فيها مشابهة الله لخلقه!! فلا بد من تأويلها، فهو قد صرح بهذا في بدايات رسالته -أيضاً-، قال: «وردت في القرآن الكريم آيات، وفي السنة المطهرة أحاديث توهم بظواهرها مشابهة الحق -تبارك وتعالى- لخلقه في بعض صفاتهم، نورد بعضها على سبيل المثال، ثم نفضي بذكر ما ورد فيها من الأقوال...»^(٩).

ثم سرد أمثلة من الكتاب والسنة، وقال:
«انقسم الناس في هذه المسألة على أربع فرق:
فرقة أخذت بظواهرها كما هي، فنسبت إلى الله وجهاً كوجه الخلق، وبدأ أو أيدياً كأيديهم، وضحكاً كضحكهم، وهكذا

حتى فرضوا الإله شيخاً، وبعضهم فرضه شاباً، وهؤلاء هم الجسمة المشبهة...»^(١٠).

والحق أن الأستاذ البنا -رحمه الله- قد أخطأ في هذا المقام خطأ شنيعاً، فإننا لا نعلم آية واحدة ولا حديثاً واحداً يوهم بظاهرة مشابهة الحق -عز وجل- لخلقه، وأن المشبهة لم يأخذوا بظواهر النصوص الشرعية البتة، فإن الأخذ بها لا يمكن البتة أن يؤدي إلى الضلال، وإنما وقع المشبهة والجسمة فيما وقعوا فيه لأنهم أعرضوا عما تقتضيه ظواهر هذه النصوص.

ولا مناص من التأكيد على أن نسبة التشبيه إلى ظاهر النصوص -كما قال البنا-، يستلزم خطر تكذيب هذه النصوص، فالظاهر السالم عن المعارض، والخالج عن القرائن الضارفة هو المقصود الحقيقي للكلام، فإذا جاء الخطاب دالاً على معنى من المعاني دون أن ترد معه قرينة تبين للسامع أن هذا الظاهر غير مقصود بالخطاب، فلا معنى لإبطال هذا الظاهر، أو زعم أنه غير مراد من الخطاب، إلا تكذيب الخطاب حقيقة.

وأما إن اقترن بالنص قرينة يفهم منها أن المعنى المتبادر من النص -حال عدم ورودها- غير مراد، فإن هذه القرينة تكون حينئذ جزءاً من الظاهر.

ويؤكد لك أن ظاهر نصوص الكتاب والسنة عموماً، ونصوص الصفات خصوصاً، هو المعنى المراد، وهو بريء من التشبيه والتجسيم، كما هو مجانب لضده من التعطيل والتأويل: أن أصحاب رسول الله ﷺ وسلف الأمة، إنما أخذوا بهذا الظاهر وآمنوا به ولم يروا فيه تشبيهاً ولا تجسماً، ولم يشكوا بمراده، بله أن يحكموا ببطلانه أو امتناعه^(١١).

(٧) راجع -لزماً- «مجموع الفتاوى» (٦/٣٥-٣٤).

(٨) «مجموع الرسائل» (٤١٨).

(٩) «مجموع الرسائل» (٤٠٨).

(١٠) «مجموع الرسائل» (٤١١).

(١١) انظر «نظرات في مناهج الإخوان المسلمين: دراسة نقدية

إصلاحية» (٤٨-٧٤) واستفدنا منه في الكلام السابق.

(٤) «مجموع الرسائل» (٤١٢).

(٥) «مجموع الرسائل» (٤١٧).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٦/٣٥).

وكأني بشيخ الإسلام ابن تيمية يرد على المذكور سابقاً من كلام الأستاذ البنا عندما قال: «إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو: ظاهرها ليس بمراد، فإنه يُقال: لفظ (الظاهر) فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم: فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرةً وباطلاً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال»^(١٢).

ثم قال: «والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك. وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل»^(١٣).

فأقول - أخيراً -:

إن محاولة ربط الأستاذ حسن البنا بالشيخ الألباني في العقيدة والعمل - كما ادعى الشيخ محمد شقرة - محاولة باطلة جداً؛ لِمَا هو معروف عن التغاير القائم بين منهجهما.

وإن محاولة التهوين - أو التخفيف - من خطورة تفويض معاني الأسماء والصفات - للباري - جل جلاله - لمحاولة فاشلة جداً؛ لِمَا قرره أئمتنا الفحول، وعلمائنا الكبار.

والله وليُّ التوفيق.



(١٢) «الرسالة التدمرية» (٢/ ١٤٤ - مع التحفة المهدية).

(١٣) «الرسالة التدمرية» (٢/ ١٤٧ - مع التحفة المهدية).